ISSN = 2073-6614 pp: 150-172 | مجلة جامعة الانبار للغات والآداب

The Linguistic Doctrine of The Reciter Abi Suleiman Dawood bin Abi Taybah Al-Masry (died: (223 AH), in the light of his book Satire and Calligraphy Science

المذهب اللُّغويُّ للمقرئ أَبي سليمانَ داودَ بْنِ أَبي طَيْبَةَ المصريّ (ت223هـ)، في ضوء كتابه الهِجاء والعلم بالخَطّ

Badeeah Hasan Ali and Dr. Bayan Mohammed Fattah
anaabdoalkarrar@gmail.com bamofa78@uoanbar.edu.iq
College of Arts- University of Anbar
بديعة حسن علي و أ. د. بيان محمد فتاح
كلية الآداب جامعة الأنبار

Receive: 17/10/2021 Accept: 25/12/2022 Publish:30/3/2022

Doi: 10.37654/aujll.2022.176292

Abstract

This research sheds light on the linguistic doctrine of one of the advanced scholars famous for the science of reading, which is Imam Al-Muqri' bin Abi Taibah, who died in the year (223 AH). and fur (207 AH).

Keywords: Linguistic doctrine, spelling book, calligraphy.

الملخص

يسلط هذا البحث الضوء على المذهب اللُّغوي لأَحد العلماء المتقدمين المشهورين بعلم القراءة، وهو الإمام المقرئ داودُ بنُ أَبي طَيْبَة المتوفى في سنة (223هـ)، وقد وقف البحث على جملة أُمور تثبت أَنَّ هذا العَلَم يُعَدُّ من أَوائل العلماء الذين أَصَّلوا للمذهب الكوفي بعد الكسائي (189هـ) والفراء (207هـ).

الكلمات المفتاحية: المذهب اللغوي، كتاب الهجاء، العلم بالخط.

المقدمة

الحمد لله الذي ما كُنا لنهتدي لولا هداه، والصلاة والسَّلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فكلُّ إرثٍ يفنى إلَّا إرث العلم فإنه باقٍ، وخير دليلٍ على ذلك ما خلّفه أسلافنا من تراث، منه ما وقف عليه الباحثون بتحقيقه ونشره فأصبح من الكُتب التي خَلَّدَتْ أسماء أصحابها إلى يومنا هذا، ومنه ما زال حبيسَ خزائن المخطوطات، وهو الذي يحتاج إلى أن تصله أيدي المحققين ليُخرِجوا هذا التراث النفيس إلى متناول القراء والباحثين ليأخذ حقّه من الخلود العلمي.

ومن هذا التراث (كتاب الهجاء والعلم بالخَطّ)، لداودَ بنِ أَبي طَيْبَة المتوفى سنة (223هـ)، الذي وقفنا فيه على آراء لغوية ومصطلحات خاصة مثّلتْ مذهب مؤلفه اللغوي، ويُعدّ هذا الكتاب أقدم المؤلفات التي وصلتْ إلينا في موضوع العلم بالخطّ المسمّى بعلم الإملاء، فكان المصدر الأوّل والأقدم لمن أراد معرفة قواعد الكتابة الصحيحة آنذاك، وهو يمثّل مرحلة تاريخية مهمة لمعرفة أساليب المتقدمين ومصطلحاتهم وشواهدهم الفصيحة وأمثلتهم الصناعية وآرائهم اللغوية. وقد اقتضت خطة البحث أن يكون على مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بصاحب الكتاب، وموضوع كتابه، وأهميته، ومذهبه النَّحوي.

والمبحث الثاني: بعنوان المذهب اللُّغوي لداود بنِ أَبي طَيْبَة.

المبحث الأَوَّل

التعريف بأبي سليمان داود بن أَبي طَيْبَة شيوخه وتلاميذه

أَولًا: اسمه ونسبته:

هو أبو سليمان داودُ بْنُ أَبِي طَيْبَةَ هارون بن يزيد[1]، المقرئ[2]، المصري[3]، النحوي[4]. وقال أبو عمرو الداني: «اسم أبي طيبة هارون»[5]، وزاد الذهبي: «اسم أبيه هارون بن يزيد، مولى آل عُمَر بن الخطّاب»[6]. وكُنيته أَبو سليمان، ولم يُكَنَّ باسم ابنه عبد الرحمن، وإنما كَنَّاه موّاس بن سهل[7]، وذكره الذهبي في ضمن علماء الطبقة السادسة من حفّاظ القرآن[8]. وذكره ابن الجزري

(1) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: 279/1.

(2) ينظر: تاريخ الإسلام: 567/5.

(3) ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: 107.

(4) ينظر: معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ: 229/1.

(5) جامع البيان في القراءات السبع: 299/1.

(6) تاريخ الإسلام: 160/16.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 299/1. وفي تاريخ الإسلام: 631/6: «مَوّاس بْن سهل، أبو القاسم المعَافِرِيّ الْمِصْرِيُّ الْمُقْرِئ. (ت280هـ)»، وهو من تلامذة ابن أبي طيبة كما سيأتي.

(8) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: 107. وينظر: معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ: 229/1.

(ت833هـ) في ضمن علماء القراءات[1]. ووصفه ابن الجزري في غاية النهاية: بـ«ماهر محقق»[2]، محقق»[2]، ووصفه الكندي بالكاتب[3].

ثانيًا: شيوخه

تلقى داود بْن أَبِي طَيْبة العِلم على خيرة علماء عصره، وفي مقدمتهم:

1. ورش (ت197هـ)، قال الذهبي: «قرأ القرآن على وَرْش، وهو من جلَّة أصحابه»[4].
2. عليّ بن كيسة (ت102هـ)[5]، قال الذهبي: «عَرَضَ على عليّ بن كيسة»[6].

ثالثًا: تلاميذه:

1. أبو الأزهر العتقيّ (ت231هـ) هو «عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة أبو الأزهر العتقي... راوٍ مشهور بالقراءة متصدر ثقة، أخذ القراءة عرضًا عن ورش... روى حروف حمزة عن داود بن أبي طيبة عن علي بن كيسة عن سليم»[7].
2. محمد بن عيسى الأصبهاني (ت253هـ)[1]: «محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين أبو عبد الله الله التيمي الأصبهاني, إمام في القراءات كبير مشهور له اختيار في القراءة أول وثانٍ، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن خلاد بن خالد والحسن بن عطية وداود بن أبي طيبة»[2].

---

(1) غاية النهاية في طبقات القراء: 279/1، وينظر: معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ: 229/1.

(2) غاية النهاية في طبقات القراء: 279/1.

(3) «إن عبد الله بْن عَبْد الحكَم سأَل ابن طاهر فِي ابن المُنْكَدِر، فأجازه بألف دينار، وأجرى عَلَيْهِ ما ما كَانَ مُطَّلِب، الخُزاعيّ أجراه عَلَى الفَضْل بْن غانم مائة وثلاثة وستّين دينارًا فِي كل شهر. قَالَ: فكان أوَّل من كتب لَهُ إبراهيم بْن أَبِي أيُّوب، ثمَّ استكتب أَبَا الأَسْوَد النَّضْر بْن عَبْد الجبَّار المُراديّ، وداود بْن أَبِي طَيْبة. قَالَ أَبُو الأَسْوَد: لا أكتب أو تنحّى عنك داود. فلم ينجّه وكان محتاجًا إِلَيْهِ، فانصرف أَبُو الأَسْوَد وثبت داود، وكان القائم بأمره كلّه سُلَيْمَان بْن بُرْد». كتاب الولاة وكتاب القضاة للكندي (ت بعد 355هـ): 312.

(4) تاريخ الإسلام للذهبي: 567/5. وينظر: معرفة القراء الكبار: 107.

(5) «علي بن يزيد بن كيسة أبو الحسن الكوفي نزيل مصر، عرض على سليم وهو أضبط أصحابه، أصحابه، عرض عليه يونس بن عبد الأعلى داود بن أبي طيبة وعبد الصمد بن عبد الرحمن، مات بمصر سنة اثنتين ومائتين». غاية النهاية: 584/1.

(6) تاريخ الإسلام للذهبي: 567/5، ومعرفة القراء الكبار: 107، وينظر: غاية النهاية: 279/1، ومعجم حفاظ القرآن: 229/1.

(7) غاية النهاية لابن الجزري: 389/1. وينظر: معجم مصنفات الوقف والابتداء: 1756.

3. ابنُهُ عبد الرحمن (ت273هـ): «عبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة، روى عن أبيه عن ورش عن نافع القراءة»[3]، وذكر ابن الجزري أنه «مقرئ ناقل مشهور»[4]، وهو راوي كتاب الهجاء والعلم بالخطّ عن أبيه.
4. عبيد بن محمد البزّاز (ت284هـ): «عُبَيْد بن محمد بن موسى المؤذن، أَبُو القاسم المِصْريُّ المقرئ، قرأ القرآن عَلَى داود بن أبي طيبة»[5].
5. موّاس[6] بن سهل أبو القاسم المعَافِرِيّ الْمِصْرِيّ: مقرئ مشهور ثقة، أخذ القراءة عرضًا عن داود بن أبي طَيبَة، كان ضابطًا محقّقًا، لم يكن فِي طبقته مثله (ت280هـ)[7]، وهو الذي أطلق على شيخه داود كنية أبي سليمان كما ذكرنا سابقًا.
6. أحمد بن أبي حماد: «أحمد بن أبي حماد الشطوي مقرئ، روى القراءة عن داود بن أبي طيبة».
7. حبيب بن إسحاق القرشي: «حبيب بن إسحاق القرشي الدمياطي مصدر، قرأ على عبد الصمد وداود عن ورش»[8].
8. الحسين بن علي بن زياد[9].
9. عبد الرحمن بن أحمد القيرواني: «عبد الرحمن بن أحمد القيراوني، روى القراءة عن داود بن أبي طيبة»[10].
10. الفضل بن يعقوب الحمراوي[1].

---

(1) ينظر: غاية النهاية: 1/ 279. ومعجم مصنفات الوقف والابتداء: 1756.

(2) غاية النهاية: 223/2.

(3) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: سعد الملك: 92/7.

(4) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: 368/1.

(5) تاريخ الإسلام: 778/6.

(6) ذكره الذهبي باسم (موسى بن سهل) في تاريخ الإسلام: 160/16.

(7) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي: 631/6. وغاية النهاية لابن الجزري: 316/2.

(8) ينظر: غاية النهاية: 1/ 279، و202/1، ولم نقف على سنة وفاته.

(9) تاريخ الإسلام: 567/5، ولم نقف على سنة وفاته.

(10) غاية النهاية: 279/1. وينظر: طبقات القراء: 279، وحُفاظ القرآن: 229، ولم نقف على سنة وفاته، وذُكر في غاية النهاية: 125/2 أنه صاحب داود بن أبي طيبة.

رابعًا: مؤلفاته:

أَسهمَ الإمامُ داودُ بْنُ أَبِي طَيْبَة في رفْد عِلم القراءات واللغة العربية بمجموعة من المؤلفات، ومن الجدير بالذكر أن هذه المؤلفات لم يصل إلينا منها شيء سوى كتاب (الهجاء والعلم بالخطّ) الذي ندرس مذهب المؤلف اللغويّ في ضوئه، وقد ذكر بعضها أَصحاب التراجم، من بينها:

1. كتاب الاختلاف بين نافع وحمزة[2].
2. كتاب لامات القرآن[3].
3. الهجاء والعلم بالخطّ.
4. كتاب الوقف والابتداء[4].

خامسًا: وفاته:

توفي داود بن أَبي طيبة في مصر في شهر شوال سنة (233هـ)، وتَذكُر الكتب أنَّه كان رجلًا صالحًا، رآه أَبو الأَزهر العتقي[5] فيه رؤيا بعد وفاته، وقد تنزلت عليه رحمة الله بتعليمه القرآن[6].

---

(1) معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار: 107، وتاريخ الإسلام: 567/5، ولم نقف على سنة وفاته.

(2) جامع البيان في القراءات السبع، قال أَبو عمرو الداني: 753/2: «وقال داود بن أبي طيبة في كتابه عن ورش عن نافع، وابن كيسة عن سليم عن حمزة أنّهما يبطحان الألف إذا كان بعدها راء مكسورة، مثل ﴿عُقْبَى الدّارِ﴾ [الرعد: 22] و﴿أصْحاب النّارِ﴾ [البقرة: 39]. فإذا سقط الكسر عن الراء كانت مفتوحة».

(3) ينظر: الفهرست لابن النديم: 55.

(4) جامع البيان حيث جاء فيه: 828/2: «واختيار عامّة من لقيناه، أو بلغنا عنه من أئمة أهل الأداء أن يوقف للجميع بالإشارة إلى حركات أواخر الكلم لما فيه من البيان عن كيفيتهنّ في حال الوصل، وهو اختيار داود بن أبي طيبة صاحب ورش ذكر ذلك في كتاب الوقف والابتداء له». وينظر: ملتقى أهل التفسير: 18804. ونبه د. محمد توفيق حديد على أنه قد يكون كتاب الوقف والابتداء مشابهًا لكتاب الهجاء والعلم بالخطّ. ينظر: معجم مصنفات الوقف والابتداء: 1758.

(5) أحد تلاميذ داود بن أبي طَيْبَة، سبقت الإشارة إليه.

(6) ينظر: تاريخ الإسلام: 567/5، ومعرفة القُراء الكبار: 107، ومعجم حُفاظ القرآن: 229/1.

المبحث الثاني

المذهب اللُّغوي لداود بنِ أَبي طَيْبَة

لم يُنَبه أَحدُ المُتَرجِمين لَه، ولا الكُتب التي ذَكَرَتهُ على مذهبِهِ، ولعلّ سبب ذلك شهرته في علم القراءات الذي ترك انطباعًا عن المؤلف بأنّه اختصّ علمَ القراءات بالتأليف دون غيره من العلوم، ولكن بعد أن أوقفَنا مركز الإمام للدراسات القرآنية على كتاب الهجاء والعلم بالخطّ تبيّن أنّ له عناية كبيرة باللغة، وأنّ له مذهبًا موافقًا للمذهب الكوفيّ من غير تصريحٍ بمذهبِهِ اللغويّ، وقد وَقَفتُ على أدلّةٍ تُبَيّن أَنَّه كُوفِيُّ المَذهب، وهي:

1. أَصلُ الاشتقاقِ عنده هو الفعل:

وهذه مسألة خلاف مشهورة بين البصريين والكوفيين وقد تطرقت لها عدة كتب ولا سيما كتب الخلاف، فقد ورد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف: «ذهب الكوفيون إلى أنّ المصدرَ مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو: (ضَرَبَ ضرْبًا، وقام قيامًا)، وذهب البصريون إلى أنّ الفعل مشتقٌّ من المصدر وفرع عليه»[(1)].

كما ذكر العكبريّ هذا الخلاف قائلًا: «الْفِعْل مُشْتَقّ من المصدر، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: المصدر مُشْتَقّ من الْفِعْل، وَلما كَانَ الْخلاف وَاقعًا فِي اشتقاق أحدهما من الآخر لزم من ذَلِك بَيَان شَيْئَيْنِ: أحدهما: حد الاشْتِقَاق، وَالثَّانِي: أنّ الْمُشْتَقّ فرع على الْمُشْتَقّ مِنْهُ»[(2)].

أَمَّا داود بن أبي طَيبَة فقد قال: «والمصادر كلُّ حرفٍ كان مشتقًّا من لفظِ الفعل فهو مصدرٌ؛ وإنّما سُمِّي مصدرًا؛ لأنَّه صَدَرَ من لفظِ الفعلِ واشتُقَّ منه نحو قولِكَ: **أَكَلتُ أَكْلًا، وشَرِبتُ شُربًا**»[(3)]. ومعنى كلامه هذا: أنَّ المصدر مشتقٌّ من الفعل. وقال أيضًا في موضع آخر: «والمصادرُ تكونُ مع الأفعالِ، فَمَا رجعَ من الفعل إلى الياء فكتابُه بالياءِ، وإن كان المصدرُ ممدودًا فكتابُه بالألف، مثل قولك: **قضى قَضَاءً، وجزى جَزاءً، وبَنَى بِنَاءً، وشَوى شِوَاءً**»[(4)].

ولعلَّ هذا النصّ النفيس من أَوائل النصوص الكوفيّة التي صرَّحت بكون المصدر مشتقًّا من الفعل إن لم يكن أَوّلَها.

2. ما يُكتَبُ بالألف أو الياء ممّا لم يُسَمَّ فاعله (مسألة قلوت):

(1) مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين: 19.

(2) مسائل خلافية في النحو للعكبري: 73/1.

(3) كتاب الهجاء والعلمُ بالخَطِّ: 2-3.

(4) كتاب الهجاء والعلم بالخطِّ: 5.

ذكرَ ابن درستويه خلافًا بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة وبيَّنَ أن مذهب البصريين أن يكون (قَلَوتُ) بالواو فقط إذا قُلنَا: (قلوتُ البُسرَ)، وأمَّا الكوفيون فيجيزونه بالواو والياء[1].

قال داود بن أبي طيبة في هذه المسألة: «وقَلَوتُ الطعامَ وقَلَيتُ، بالياء والواو فاكتبهنَّ بالألف والياء إن شئت، والواو في قَلَوتُ أحسن»[2].

وبهذه المسألة يكون موقف داود بن أبي طَيبَة موقفًا كوفيًّا مخالفًا للمذهب البصري.

3. **وزن (أَشياء) واختلاف رأي العلماء فيها:**

ذكر المبرد رأي الخليل في وزن أَشياء وهو يمثل مذهب البصريين إذ قال: «وَمن ذَلِك (أَشْيَاءُ) فِي قَول الْخَلِيل إِنَّما هِيَ عِنْده (فَعْلاءُ) وَكَانَ أَصلها (شَيْئاء يَا فَتى) فكرهوا همزتين بَينهمَا أَلف فقلبوا لنَحْو مَا ذكرت لَك من (خَطَايَا) كراهةَ أَلفين بَينهمَا همزة، بل كَانَ هَذَا أَبْعَد فقلبوا فَصَارَت اللَّام الَّتِي هِيَ همزة فِي أَوّله فَصَارَ تَقْدِيره من الْفِعْل: (لَفْعَاءَ) وَلذَلِك لم ينْصَرف، قَالَ الله عزَّ وجلَّ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ}[3] وَلَو كَانَ أَفْعالًا لانصرف كَمَا ينْصَرف أَحْياءٌ وَمَا أَشبهه»[4].

وقال سيبويه: «كذلك أشياء وأشاوى. ونظير ذلك من المقلوب: قِسِيٌّ... كان أصل أشياء: شيئاء، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كره من الواو وكذلك أشاوى أصلها: أشايا، كأنك جمعت عليها إشاوة..»[5].

أمَّا الكسائي فقال: وزن أشياء أفعال[6]. كما جاء في الإنصاف مسائل الخلاف: «ذهب الكوفيون إلى أن (أشياء) وزنه (أَفْعَاء)، والأصل (أفعلاء)، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال. وذهب البصريون إلى أن وزنه لفعاء، والأصل فعلاء»[7].

(1) ينظر: تصحيح الفصيح: 516.

(2) كتاب الهجاء والعلم بالخطِّ: 4.

(3) سورة المائدة، من الآية: 101.

(4) المقتضب: 30/1، وينظر: الأصول في النحو: 337/3.

(5) الكتاب لسيبويه: 381/4.

(6) ينظر رأي الكسائي في: المفتاح في الصرف: 109–110.

(7) الإنصاف: 670/2.

وذكر عبد القاهر الجرجاني رأي الأخفش والفراء إذ قال: «رأي الأخفش والفراء في أصل أشياء ووزنها فأصلها أشيئاء على وزن أفعلاء، ثم حذفت الهمزة التي هي لام الكلمة من وسط (أشياء) لكثرتها، وانفتحت الياء لأجل الألف، فصار وزنها أفعاء»[1].

وذهب داود بن أَبي طَيبَة إلى أن وزن (أشياء) هو (أَفعال) موافقًا في ذلك رأي الكسائي شيخ الكوفيين، إذ قال: «وأما (أفعَال) فمثل أسمَاء، وأعدَاء، وأحيَاء، وأشيَاء»[2].

وبهذه المسألة يكون داود بن أبي طيبة ذهب مذهب الكوفيين، والكسائي على وجه التحديد.

4. (حاشا) حرفٌ أم فعل:

وهذه مسألة خلاف أُخرى بين البصريين والكوفيين، فقد قال سيبويه: «وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرفٌ يَجُرُّ ما بعدَهُ كما تَجُرُّ (حتّى) ما بعدها»[3]. وبهذا يكون سيبويه أَسقط وقوعها فِعْلية. وقال الورّاق: «أمّا (حاشى) فَلَا تكون إِلَّا حرفًا عِنْد سِيبَوَيْه»[4].

وذهب أبو العباس المبرد إلى أنّ (حاشا) تكون فعلًا وتكون اسمًا حيث قال في المقتضب: «فَإِن قلت: فَكيف يكون حرفَ خفضٍ وفِعْلًا على لفظ وَاحِد فَإِنّ ذَلِك كثير، مِنْهُ: (حاشا)»[5]. وهو بصريُّ المذهب. وقال أبو البركات الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أنّ (حاشى) في الاستثناء فعل ماضٍ، وذهب بعضُهم إلى أنّه فعل استُعمِلَ استعمالَ الأدوات، وذهب البصريون إلى أنّه حرف جرٍّ، وذهب أبو العباس المُبَرِّد إلى أنّه يكون فعلًا ويكون حرفًا»[6].

وذكر المراديُّ مذهبين لـ(حاشا): الأول: مذهب سيبويه وأكثر البصريين أنّها حرفٌ خاصّ دالٌّ على الاستثناء، والثاني: أنّها تكون حرفًا فتَجُرّ، وتكون فعلًا فتنصب، وهو مذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج. قال المرادي: «وهو الصحيح، لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان. وممن حكى النصب بها عن العرب أبو زيد، والفراء، والأخفش، والشيباني، وابن خروف»[7].

(1) المفتاح في الصرف: 14.

(2) الهجاء والعلم بالخَطِّ: 15.

(3) الكتاب لسيبويه: 349/2، وينظر: الأصول في النحو: 288/1. واللمع في العربية لابن جنى: 66.

(4) علل النَّحو لابن الوراق: 207.

(5) المقتضب: 426/4.

(6) الإنصاف: 226/1، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 309/1.

(7) الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي: 562.

أمَّا داود بن أَبي طَيبَة فقال: «أَمَّا حَاشَا، فَإِن أَرَدتَ بِهَا الأَدَاةَ عَلَى مَعنَى (غَير)، فَمَقصورةٌ مكتوبةٌ بالألفِ، وإِن جَعَلتَهَا فِعلًا فبالياءِ، ومِثلُ قولك بالأداة: (أتاني القوم حَاشَا زيدٍ، وضَربتُهُم حَاشَا أَخيكَ)، يعني: غير زيد، وغير أخيك. وتَقول في الفعل: (قد حَاشَى أَخوكَ زيدًا)، بالياءِ مِن حَاشَيت، مثل حاذى من حاذيت، فأما قوله: {وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا} [1]، و{قُلْنَ حَاشَ للَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ} [2]، فَلَيسَا من المَعنَى الذي وصفتُ لَكَ، وإِنَمَا هُمَا عَلَى التَّعَجُّبِ وتعظيمِ الرَّبِّ تباركَ اسمه وتَعَالَى. قَال الشاعرُ:

فَحاشَ لِرَبّنا عَن كُلِّ نَقصٍ *** وَحاشَ لِسائِليهِ أَن يَخيبوا[3]»[4].

وبهذه المسألة يظهر أَنَّ داود بن أبي طيبة لا يمنع فعليتها كما ذهب إلى ذلك سيبويه وأكثر البصريين.

5. (الرِّبَا) والاختلاف في خَطِّهَا:

ذكرها داود بن أبي طيبة مع الأسماء الثلاثية المقصورة وكتبها (الرِّبَى)، بالألف اليائية، وحتى عند استشهاده بآية من القرآن الكريم كتبها بتلك الصورة[5]. وهي في رسمها خلاف، فقد قال ابن ولاد: الرِّبَا مقصورة تكتب بالأَلفِ في مذهب البصريين؛ لأَنَّ أصلها من الواو، وأَهلُ الكوفة يجيزون كتابتها بالياء؛ لوقوع الكسر في أَولها[6].

وقال أَبو حَيَّان: «الرِّبَا: الزِّيَادَةُ، يُقَالُ: رَبَا يَرْبُو وَأَرْبَاهُ غَيْرُهُ... وَكُتِبَ فِي الْقُرْآنِ بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ بَعْدَهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يُكْتَبَ بِالْيَاءِ لِلْكَسْرَةِ، وَبِالْأَلِفِ...، وَيُثَنَّى: رِبَوَانِ، بِالْوَاوِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، لِأَنَّ أَلِفَهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْهَا. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: وَيُكْتَبُ بِالْيَاءِ»[7].

فمسألة رسم ألف (رِبَا)، مستثناة عند الكوفيين؛ لأَنَّ الكوفيين لا يعيدون الألف إلى أَصلها فيما كان أَوله مضمومًا أو مكسورًا، أي إذا كان وزنه على (فُعَل أو فِعَل) فيكتبونها ياءً على كُلِّ حالٍ[8].

---

(1) سورة يوسف، من الآية: 31.

(2) سورة يوسف، من الآية 51.

(3) البيت من الوافر، وهو لأبي العتاهية في ديوانه: 23.

(4) كتاب الهجاء والعلم بالخَطِّ:30.

(5) ينظر: كتاب الهجاء والعلم بالخَطِّ: 47.

(6) ينظر: المقصور والممدود لابن ولاد: 104.

(7) البحر المحيط: 703/2.

(8) ينظر الأصول في الإملاء لعبد اللطيف محمد الخطيب: 76-77.

وبهذا يكون داود بن أبي طيبة قد وافق المذهب الكوفيّ في خَطِّ (رِبَا)؛ لأَنَّها ثلاثي مكسور الأَول فلم يُراعِ فيها أصل الألف.

6. **جوازُ مدِّ المَقصورِ وقَصر المَمدُود:**

وهذه مسألة خلاف أُخرى بين البصريين الكوفيين، وهي (مدُّ المقصور) عرضت لها الكتب ومنها كتب الخلاف، فقد ورد في الإنصاف: «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مَدُّ المقصور في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز. وأجمعوا على أنه يجوز قصر الممدود في ضرورة الشعر»[(1)].

وقال العكبري: «وَأما مدّ الْمَقْصُور فَغير جائزٍ عِنْد الْبَصرِيين لأَنَّه زِيَادَة فِي الْكَلِمَة وَلذَلِك لم يَسُغ للشاعر أَن يزِيد أيّ حرفٍ شَاءَ بِخِلَاف قصْر الْمَمْدُود فَإِنَّهُ حذف الزَّائِد وَالْأَصْل عدم الزِّيَادَة وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ هُوَ جَائِز»[(2)]. كما قال ابن عصفور: «وإن كان مدُّ المقصور شاذًّا عندنا»[(3)].

أمَّا داود بن أَبي طَيبَة فقال: «واعلَم أَنَّ العَربَ قَد تَقصُر المَمدُودَ أَحيَانًا وتَمدُّ المَقصُورَ إِذَا احتَاجَت إِلى ذَلِكَ في شِعرِها، وقَصرُها المَمدُود أَكثَر وأَجوَز. فَإِن وَجَدتَ المَقصُورَ مَمدُودًا وهو قَليلٌ فاكتبهُ بالأَلفِ لِمَا حَدَثَ فِيه مِن المَدِّ، وإِن وَجَدتَ المَمدُودَ مقصورًا وهو كثيرٌ فاكتبه بالأَلِف على حَالِه، ولا تَصرِفهُ إِلى اليَاء للقَصر الذي حَدَثَ فيه، فإِنَّهُ إِنَّما دَخَلهُ للحَاجَةِ، فإِن أَرَادَ أَحدٌ رَدَّهُ إِلى المَمدُودِ وَجَدَ فِيه أَلفًا يَمُدُّهُ بها، واليَاء إِذَا كَانَت فيه مَنَعتهُ مِن المَدِّ، قال عمرو بن كلثوم:

وَلَا شَمْطاءَ لَمْ يَتْرُك شِقَاها *** لَهَا مِنْ سِلْعَةٍ إِلّا جَنينا[(4)]

وقال النابغة:

فَدًى لكَ مَا يُعَلِّي النَّعلَ مِنِّي *** وَما أَحوِي ولو رَغِمَ الظُّنُونُ[(5)]

وقال آخر:

جَاءَت بِهِ مِن بلادِ الطُّودِ تَحمِلُهُ *** حصَّاءُ لَم تَتَّرِك دون اللحا شَذَبَا[(6)]

فقصر الشِّفاء والفِداء واللِّحاء وهو ممدود»[(7)].

(1) الإنصاف: 614/2.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب: 99/2.

(3) الممتع الكبير في التصرف: 93.

(4) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم في ديوانه: 70.

(5) البيت من البحر الوافر، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه: 222.

(6) البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه: 46.

(7) الهجاء والعلم بالخطّ: 68–69.

وبهذا يكون داود بن أبي طيبة ذهب هنا مذهب الكوفيين، بل ذكر نصًّا نفيسًا ملموسًا لم نقف عليه في كتب مشايخ المدرسة الكوفية أَو البصرية من قبل.

7. علّة زيادة الأَلف في (مائة):

عَلَّلَ البصريون زيادة الألف في (مائة)؛ ليُفرقوا بينها وبين (منه)، أَمَّا الكوفيون فقد عللوا زيادتها؛ ليُفرقوا بينها وبين (فئة). فقد ورد في همع الهوامع للسيوطي: «وَجعل الْفرق فِي (مائَة) دون (مِنْهُ) إِمَّا لِأَن (مائَة) اسْم و(مِنْهُ) حرف وَالِاسْم أحمل للزِّيَادَة من الْحَرْف، وَإِمَّا لِأَنّ (المِائَة) محذوفة اللَّام يدل على ذَلِك (أَمْأَيْتُ الدارهمَ) فَجعل الْفرق فِي (مائَة) بَدَلًا من الْمَحْذُوف مَعَ كَثْرَة الاسْتِعْمَال وَلذَلِك لم يفصلوا بَين (فِئَة) و(فِيهِ) لعدم كَثْرَة الِاسْتِعْمَال، وَقَالَ مُحَمَّد بن حَرْب الْبَصْرِيّ الْمَعْرُوف بالملهم صَاحب الْأَخْفَش: كَانَتْ هَذِه الْألف فِي (مائَة) أولى مِنْهَا بـ (منه)؛ لِأَنّ أصل (مائَة): مِئْيَة، على وزن (فِعْلَة) من (مَأَيْتُ) والهمزة تقع مَفْتُوحَة فِي لفظ ألف وينكسر مَا قبلهَا فَيسْتَحق بذلك أَن تكْتب يَاء فألزموها العلتين جَمِيعًا الْيَاء للكسرة وَالْألف للفتحة، وَلِأَن الْعدَد أولى بالتوكيد والعلامات من غَيره... وَضعّفَ الْكُوفِيُّونَ تَعْلِيلَ الْبَصرِيين بِأَنّ (مائَة) اسْم و(مِنْهُ) حرف فهما جِنْسَانِ مُخْتَلِفَانِ، وَالْفرق يَنْبَغِي أَن يُجْعَل فِي مُتّحدَي الْجِنْس، يَدُلُّ على ذَلِك أَنّهم لم يفرّقُوا بَين (فِئَة) و(فِيهِ) لاختلافه، قَالُوا: وَإِنَّمَا زيدت فرقًا بَينهَا وَبَين (فِئَة ورئة) فِي انْقِطَاع لَفظهَا فِي الْعدَد، وَعدم انْقِطَاع (فِئَة ورئة)؛ لِأَنَّك تَقول: (تسع مائَة) وَلَا تَقول: (عشر مائَة)، بل تَقول: (أَلْفٌ)، وَتقول: (تِسْعُ فِئاتٍ، وتِسعُ رِئاتٍ، وَعَشرُ فِئاتٍ، وَعَشْرُ رِئاتٍ)، فَلَا يَنْقَطِعُ ذِكرُهَا بِهِ فِي التعشير، فَلَمَّا خالفَتْها فِيمَا ذُكِرَ خالفوا بَينهَا وَبَينهَا فِي الْخطّ»[1].

وقال داود بن أَبي طَيبَة: «واكتُب مِائَة ومَائَتَين، ويَائِسَ الرَّجُلُ مِمَّا طَلَب، و {يَائِسُوا مِنَ الْآخِرَةِ}[2]، و{يَائِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ}[3]، بِتَقدِيم الأَلفِ. فأَمَّا جِمَاعُ مِائَة فمَكتُوبٌ بِغَيرِ أَلِفٍ، تَقُول: رَأَيتُ مِئينَ مِن النَّاسِ، وكَذَلِكَ فِئَة كَقَولِه: {كَمْ مِنْ فِئَةٍ}[4]، وكَذَلِك هذا وهذه، فأَمَّا هاذانِ وهاتانِ فبالأَلفِ»[5].

ولم يذكر داود بن أبي طيبة علة الزيادة، ولكنَّه ذكر بإزائه لفظة (فئة) في هذا الموضع، الذي قد يكون فيه تلميح على التعليل الكوفيّ، والله أعلم.

---

(1) همع الهوامع للسيوطي: 517/3.

(2) سورة الممتحنة، من الآية: 13.

(3) سورة الطلاق، من الآية: 4.

(4) سورة البقرة، من الآية:249.

(5) كتاب الهجاء والعلم بالخطّ: 100.

8. الخلاف في بناء فعل الأمر أو إعرابه:

قال صاحب الإنصاف: «ذهب الكوفيون إلى أنّ فِعلَ الأمر للمُوَاجَهِ المُعَرَّى عن حرف المضارعة نحو (افْعَلْ) مُعْرَبٌ مجزومٌ. وذهب البصريون إلى أنّه مبنيٌّ على السكون»[1].

وقال العكبريُّ في اللُّباب: «فعلُ الأمرِ الَّذِي ليسَ فِيهِ حرفُ مضارَعةٍ مبنيٌّ على السكونِ، وَقَالَ الكوفيُّون هُوَ مُعْرَبٌ بِالْجَزْمِ»[2].

وذكر السيوطيُّ أنّ فعل الأمر عند الكوفيين مقتطع من الفعل المضارع، فالفعل عندهم قسمان لا ثلاثة[3].

وفعل الأمر عند داود بن أبي طَيبَة معربٌ مجزم، فهو يقول: «فَإذا جَزَمتَ الأَفعالَ بالأمرِ والنَّهي والجَزمِ والجَزَاءِ فرَجَعَ الفِعلُ في ذلك إلى لَفظِ الخَفضِ والنَّصبِ أو الرَّفعِ فأَسقِط الياءَ من آخرِه والأَلِفَ والواوَ، كقوله: **{وَلَا تَقْفُ}**[4]، **{وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ}**[5]، و**{فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ}**[6]، **{وَاتَّقِ اللَّهَ}**[7]، **{لم يؤتِ أحدًا}**[8]، **{وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً}**[9]، **{وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ}**[10]، **{وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ}**[11]، وما أَشبَه ذلك»[12].

فاختار الشيخ مصطلح الجزم لفعل الأمر، والمضارع المنهي بـ(لا)، والمضارع المجزوم بـ(لم)، والمضارع المجزوم بالشَّرط والجزاء، فحَكَمَ لِفِعْلِ الأمرِ بالجزم ولم يَحكُمْ له بالبناء، ومثَّلَ له

(1) الإنصاف: 427/2.

(2) اللُّباب: 17/2. وينظر: مسائل خلافية في النحو: 119.

(3) ينظر: همع الهوامع: 45/1.

(4) سورة الإسراء، من الآية:36.

(5) سورة القصص، من الآية: 88.

(6) سورة طه، من الآية:72.

(7) سورة البقرة، الآية:282.

(8) سورة المائدة، من الآية:20.

(9) سورة البقرة، من الآية:247.

(10) سورة البقرة، من الآية:269.

(11) سورة التوبة، من الآية:18.

(12) الهجاء والعلم بالخَطّ: 113.

بـ(اقضِ، واتَّقِ)، فالأمر مُعْرَبٌ عنده لأنّه مقتَطَعٌ من المضارع وهو فرع عليه وليس قسمًا مستقلًّا بنفسه.

9. اقتصاره على ذكر مشايخ المدرسة الكوفية في مسألة (خصيصى):

وقال الفرَّاء: «وزَعَم الكسائيُّ أَنَّه سَمِعَ: (مَنْ يفعل هذا إلَّا خِصّيصاء القوم)، قال: وكذلك (فَيضوضَاءُ بينهم)، فسَمِعَ في هذا المدَّ والقصر، وأَجاز المدَّ فيه على القياس، قال الفرَّاء: لم يُسمَعْ أَحد من العرب يَمُدُّ شيئًا من هذا، ولم يُجز»[1].

وذكر ابن ولاد أنَّ الكسائيَّ حكى أَنَّه سَمِعَ مَن مَدَّ خِصّيصاء وفَيْضُوضاء، ولم يعرف غيرُهُ إلَّا القصر[2].

وقال ابن عصفور: «فأمَّا الفِخّيراء، والخِصّيصاء، فهما بناءان ممدودان منه، وإن كان مدُّ المقصور شاذًّا عندنا، لا ينقاس في الضرائر ولا غيرها»[3].

وقال داود بن أبي طَيبَة: «واكتُب آخرَ هذه الأَحرُفِ باليَاءِ؛ لأَنَّهَا مَقصُورةٌ كَقولِك: (دَلَلتُكَ على الطَّرِيقِ، ودَلَلتُ عَلَيك دِلّيلَى)، و(خَصَصتُكَ بالأَمرِ خِصّيصَى)، وذَكَرَ الكِسَائِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ مَن يُجرِي (خِصّيصَى) مُجرَى (فَيْضُوضَاء)، كقولك: (فَاضَ في الأَمرِ فَيضُوضَاءَ)، وأَجَازَ ذَلِك في جَمِيعِ هذه الحُروف على القِيَاسِ فأَجرَاهَا. فأَمَّا الفَرَّاءُ فَرَأَى قَصرَهَا كَلَّها إلَّا (فَيضَوضَاء) فَإِنَّه مَمدُودٌ، وذَكَرَ أَنَّه لَم يَسمَعْ بأَحدٍ أَجرَاهَا إلَّا الكِسَائِيَّ وَحدَه»[4].

في هذه المسألة اقتصر داودُ بنُ أَبي طَيبَة رحمه الله الذكر على مشايخ المدرسة الكوفية ذاهبًا مذهب الفراء.

10. موافقته للكوفيين في وزن بعض الألفاظ التي اشتهر فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين:

صرَّحَ داودُ بنُ أَبي طَيْبَة في أثناء حديثه عن وزن (أداوى، وخَطَايا) بأنَّهما على وزن (فَعَالى) وهي هكذا عند الكوفيين، أمّا عند البصريين فهي على وزن (فَعَائل).

قال سيبويه: «وأمَّا ما كان عددُ حروفِهِ أربعةَ أحرفٍ وفيه هاءُ التأنيث وكان فَعِيْلَةً فإنَّك تُكَسِّرُهُ على فعائل، وذلك نحو: صحيفةٍ وصحائف، وقبيلةٍ وقبائل؛ وكتيبةٍ وكتائب»[5].

(1) المنقوص والممدود للفرَّاء: 16.

(2) ينظر: المقصور والممدود لابن ولاد: 231.

(3) الممتع الكبير في التصريف: 93.

(4) الهجاء والعلم بالخَطّ: 116–117.

(5) الكتاب: 610/3.

قال ابن السِّكِّيت وهو كوفي المذهب أيضًا[1]: «باب الأَسماء المنقوصة على فَعَالَى على الجميع والواحد بالياء، العَدَالى: الأحمال المعتدلات، والدجارى من النظر،... والأداوى جمع الإداوة، والهراوى»[2].

وقال المبرّد: «فإِنْ بنيتَهُ بِنَاءَ (فَعِيلة أَو فَعِيل) الَّذِي يكون مؤَنَّثًا أَو مَا كَانَ جمعُهُ كجمعِها لزمك الْهَمْز والتغيير من أَجْل الزِّيَادَة كَمَا ذكرت لَك فِي بَاب صَحَائِف وسفائن... فإِن قلتَ: فَعِيلة ممّا لامُهُ مَهْمُوزَةٌ أَو مَا يلْحقهُ فِي الْجمع مَا يلْحق فَعِيلة نَحْو: فُعالة وفِعالة وفَعُولة اعتلّ اعتلالَ مَا وصفتُ لَك، وَذَلِكَ قَوْلك: خَطِيئَة، فإِنْ جمعتَها قلتَ: خَطَايَا، وَكَانَ أَصلها أَن تلتقيَ همزتانِ فَتَقول: خَطَائِئ فَاعْلَم، فأَبدلت إِحدى الهمزتين يَاء لئلّا تلتقي همزتان، فلمّا اجتمعت همزَة وياءٌ خرجتْ إِلى بَاب مطيّة وَمَا أَشبهها، وَاعْلَم أَنَّ كلَّ مَا ظَهرَتِ الْوَاوُ فِي واحدِهِ فإِنّها تَظهَرُ فِي جمعهِ... لَيْسَ إِنَّ الَّتِي تظهر فِي الجَمْع تِلْكَ الواوُ ولكنَّك تبدل من همزته واوًا لتدلّ على ظُهُور الْوَاو فِي الْوَاحِد إِذ كَانَ قد يجوز أَن تبدل الْهمزَة واوًا فِي البابِ الَّذِي قبله، وإِن كَانَ الِاخْتِيَار الياءَ، وَذَلِكَ قَوْلك فِي إِداوة: أَدَاوَى، وهِراوة: هَرَاوى، وَقد قَالَ قوم فِي جمع شهيّة: شَهاوَى. فَهَذَا عِنْدهم على قِيَاس مَن قَالَ فِي مطيّة: مَطاوَى. وَلَيْسَ القَوْل عِنْدِي مَا قَالُوا ولكنَّه جمع شَهْوَى، وَهُوَ مَذْهَب أَكثر النحويّين»[3].

وقال ابن السَّرَّاج في بَاب ما إِذَا التقتْ فيهِ الهمزةُ والياءُ قُلِبَتِ الهمزةُ ياءً والياءُ ألفًا: «وذلكَ: مَطَيّةٌ ومَطَايا، ورَكيةٌ ورَكَايا، وهَدِيَّةٌ وهَدَايا، وإِنَّما هذهِ (فَعَائِل) كصحيفةٍ وصَحَائِفَ؛ لأَنَّها همزةٌ بينَ أَلفينِ... فأَبدلوا مِنْ مَطَايا مكانَ الهمزةِ ياءً؛ لأَنَّها هيَ كانَتْ ثَابتةً في الواحدِ. وقالَ: قال بعضهم: هَدَاوَى فأَبدلوا الواوَ لأَنَّ الواوَ قد تبدل مِنَ الهمزةِ وما كانت الواوُ فيه ثابتةً نحو (هِراوةٍ، وإِدَاوَة) فيقولونَ: هَرَاوى وأَداوى، وأَلزموا الواوَ هُنا كَما أَلزموا الياءَ في (مَطَايا)»[4].

وقال أيضًا في أثناء حديثه عن وزن هاتين اللَّفظتين: «فتقديرُ خَطيئةٍ: فَعيلةٌ، وتقديرُ إِدَاوةٍ: فِعَالةٌ، وخَطيئةٌ مثلُ: صَحيفةٍ، كانَ القِياسُ عَلَى ذلك أَنْ يقالَ فيها: خَطائئ مثل صَحَائف، فكانَ يجتمعُ همزتانِ فتتكّبوا (فَعَائِلَ) إِلى (فَعَائَلَ) كما قَالوا في مَدَارِي: مَدَارَى وكانَ مَدَارِي: مَفَاعِل فجعلوه (مَفَاعَلَ)»[5].

(1) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي: 15.

(2) المقصور والممدود لابن السكيت: 68.

(3) المقتضب: 1/139-140.

(4) الأصول في النحو لابن السّرَّاج: 3/301.

(5) الأصول في النحو لابن السّرَّاج: 3/341.

كما قال: «وأما (إداوةٌ) فهي (فِعَالةٌ) مثلُ (رِسَالةٍ) وكانَ القياسُ فيها (أَدَائئ) مثلُ (رَسَائل) تثبتُ الهمزةُ التي هيَ بَدلٌ مِنْ أَلفِ (إداوةٍ) كما تثبتُ الهمزةُ التي هيَ بَدلٌ مِنْ أَلفِ (رِسَالةٍ) فتنكبوا (أَدَائي) كما تنكبوا (خَطائي) فجعلوا (فَعَائِلَ) (فَعَائِلَ) وأَبدلوا منها الواوَ ليدلوا علَى أَنَّهُ قد كانتْ في الواحدِ واوٌ ظاهرةٌ فقَالوا: (أَدَاوى) فهذهِ الواوُ بَدلٌ مِنَ الألفِ الزائدةِ في (إدَاوةٍ) والأَلفُ التي هي لامٌ بَدلٌ مِنَ الواوِ التي هيَ لامٌ في (إدَاوةٍ)»[1].

أمَّا الأنباري فقال: «ذهب الكوفيون إلى أن (خطايا) جمع خطيئة على وزن (فَعَالَى)، وإليه ذهب الخليل بن أحمد، وذهب البصريون إلى أنّ (خطايا) على وزن (فَعَائِل)،... وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قالوا إن وزنه فعائل، وذلك لأن خطايا جمع خطيئة؛ وخطيئة على وزن فعيلة، وفعيلة يجمع على فعائل،... وكذلك أيضا قالوا: فيجمع هراوة (هراوى) وإداوة (أداوى)، وكان الأصل: هرائو، وأدائو مثل هراعو وأداعو على مثل فعائل كرسالة ورسائل»[2].

وبهذا يكون داود بن أبي طَيبَة قد ذهب مذهب الكوفيين فهو يقول: «فأمَّا فَعالَى فمثل: نَصارَى، ويَتامَى،... وأداوَى: جِماعُ إداوة، والأتاوَى: جماع إتاوة: وهي الزكاة»[3].

وقال في موضع آخر: «من ذلك في باب فَعَالى: وَصَايَا، وقَضَايَا، ومَطَايَا، وهَدَايَا، وضَحَايَا، وخَطَايَا، وحَوَايَا، وخَبَايَا، وسَبَايَا، ووَلَايَا، وزَوَايَا، وحَشَايَا، وقَلَايَا، وبَلَايَا، وصَبَايَا، وبَغَايَا، وما أشبهه»[4].

11. زيادة الأَلف بعد الفعل الواحد المنتهي بالواو:

قال أَبو جعفر النَّحاس: «من ذلك أَنَّهم كتبوا (لن نرجوا فلانًا) بالأَلف بعد الواو، وهذا خطأ؛ إنَّما تثبت في الجمع للفرق بينه وبين الواحد، وللفرق بين الواو الأَصلية والواو الزائدة للجمع. فإن قلت: (فلان يرجو فلانًا) فهو أَيضًا بغير أَلف عند البصريين»[5].

وقال الزَّجاجي: «وكان جماعة من مُتقدمي الكُتَّاب يكتبونه كلّه بغير أَلف على الأَصل، نحو: (يَغزُو، ويَدعُو، ودَعَو)، وما أَشبه ذلك. والاختيار ما عليه الجماعة»[6].

(1) الأصول في النحو لابن السّرَّاج: 342/3.
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: 663/2-664.
(3) الهجاء والعلم بالخَطّ: 10.
(4) الهجاء والعلم بالخَطّ: 13.
(5) صناعة الكُتاب: 154.
(6) كتاب الخَطّ للزَّجاجي: 21.

كما قال ابن الدَّهان: «وقال جماعة من الكوفيين: ألف الفصل يُزاد بعد واو الجمع؛ مخافةَ التباسِها بواو النسق في مثل: (كفروا وردوا)، فلو لم يدخل الأَلف بعد الواو واتصلت بكلمة أُخرى لَظَنّ القارئ أَنَّها: (كفر وردوا)...، وحملوا: (يغزوا ويدعوا) وهي لام الفعل على (كفروا)»[1].

قال داود بن أَبي طيبة: «ومَا كَان من فعلِ جَمَاعَةٍ فالألفُ ثابتةٌ في آخره مثل: (قَالُوا، وأَخَذُوا، وطَغَوا، وعَصَوا)... وكَذلِك فِعلُ الواحدُ إِذَا أَشبَه فَعلَ الجَمِيعِ، مِثلُ قَولِك: يَدعُوا، ويَغزُوا، وأَنَا أَرجُوا، وأَسلُوا»[2].

وبهذه المسألة وافق داود بن أَبي طيبة المذهب الكوفي أَيضًا.

12. استعماله لمصطلحات المذهب الكوفي:

فضلًا عن موافقة ابن أَبي طَيْبَة للمذهب الكوفي في المسائل التي سبق ذكرها، فقد استعمل داود بن أَبي طيبة مصطلحات الكوفيين مما يؤكد أَنَّه كُوفيّ المذهب، ومن المصطلحات التي استعملها هي:

أ. مصطلح (الأداة) هو من مصطلحات الكوفيين وقد استعمله داود بن أَبي طيبة، ويقابله في المذهب البصري مصطلح (حروف المعاني)[3].

وكان سيبويه يسميها بالحروف التي جاءت لمعنى ليست بأسماء ولا أفعال، فالحرف عنده يمكن أن يُطلق على الكلمة سواء كانت اسمًا أم فعلًا أم حرفًا، فإن قيّد المصطلح بأحدها كان دليلًا عليه، فهاهو يقول في تقسيم الكلمة: «فالكَلِم: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسمٍ ولا فعلٍ»[4]، فعلٍ»[4]، وقال في موضع آخر: «والفتح في الحروف التي ليست إلا لمعنى وليست بأسماء ولا أفعال، قولهم: سوفَ، وثمَّ»[5]. وفي موضع آخر يذكر نصًّا يبين طريقته في استعمال مصطلح (الحرف) بين الإطلاق والتقييد، إذ يقول: «فأمَّا (سمَّيتُ وكنّيتُ) فإنّما دخلتْها الباءُ على حدّ ما دخلتْ في (عرّفتُ)... فهذه الحروفُ كان أصلُها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة»[6]، فقوله: (هذه (هذه الحروف) يعني بها: (سمّيتُ وكنّيتُ وعرّفتُ)، أمّا حروف الإضافة فهي حروف الجرّ.

(1) باب الهجاء لابن الدَّهان: 5-6.

(2) الهجاء والعلم بالخط: 93.

(3) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره: 174.

(4) الكتاب: 12/1.

(5) الكتاب: 17/1.

(6) الكتاب: 39/1.

فضلًا عن ذلك هناك مصنفات لعلماء المذهب البصري تحمل عنوان حروف المعاني منها: كتاب حروف المعاني للزجاجي، وحروف المعاني للمرادي.

ولو انتقلنا إلى المصطلح الكوفي الذي يدل الحروف لوجدنا الفراء يميل إلى استعمال لفظ (الأداة)، قال الفراء: «ولو أدخلت العرب (أنْ) قبل (ما) فقيل: علمتُ أنْ ما فيك خير، وظننت أنْ ما فيك خير، كَانَ صوابًا، ولكنّهم إذا لقي شيئًا من هَذِه الحروف أداة مثل (إنْ) التي معها اللام أو استفهام كقولك: اعلم لي أقامَ عبد الله أم زيد؟ أو (لَئِنْ)، ولو اكتفوا بتلك الأداة فلم يُدخلوا عليها (أَنْ)، ألا ترى قوله: {ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ} لو قيل: (أنْ ليسجُنُنَّه) كَانَ صوابًا كما قَالَ الشاعر:

وخَبَّرْتُمَا أَنْ إِنَّمَا بَيْن بيشَةٍ ... ونَجْرَان أَحْوَى والمحلُّ خَصِيبُ

فأدخل (أنْ) عَلَى (إنّما) فلذلك أجزنا دخولها عَلَى ما وصفت لك من سائر الأدوات»[1].

وقال الزجاجي موضحًا الاستعمال الكوفي لمصطلح الأداة: «احتجاجٌ آخرُ للكوفيين، قال بعضُهم: وقع الفعلُ بين الأَداة والاسم، يعني بالأَداة: حروف المعاني»[2].

أما داود بنْ أَبي طَيْبَة فقال: «اعلم أنَّكَ لا تَقْوَى عَلى معرفةِ الخطِّ والعِلمِ بالهِجاءِ إِلّا بَعد عِلمِكَ بالأفعالِ والأسماءِ والمصادرِ والأدواتِ، ومَعرفتِكَ بالممدودِ منها والمقصورِ لِتَلزمَ كلّ شيءٍ منها ما يلزمه»[3].

كما أفرد بابًا سَمّاه باب الأداة، ومما جاء فيه: «وأمَّا الأَداةُ فَهي: عَلَى، وإِلى، وحَتى، ومَتَى، وشَتَّى، وأَنَّى عَلى مَعنَى كَيف، وعَسَى، وسِوَى، وبَلَى عَلَى مَعنَى تَحقِيق الخَبَر، ولَدَا، وحَاشَا، ووَرَاء، وحِذاء، وإزاء، وتِلقَاء، ومَا عَدَا، ومَا خَلَا»[4].

وبهذا يكون مصطلح (الأداة) من مصطلحات المذهب الكوفي، ومصطلح (حروف المعاني) من مصطلحات المذهب البصري.

ب. مصطلح (الجحد)، وهذا المصطلح كوفي يقابله عند البصريين مصطلح (النفي)[5].

يقول سيبويه: «باب حروفٍ أُجريتْ مُجرى حروف الاستفهام وحروفِ الأمر والنهى وهى حروف النَّفي»[1].

---

(1) معاني القرآن للفراء: 207/2.

(2) الإيضاح في علل النحو للزجاجي: 82.

(3) الهجاء والعلم بالخطّ: 2.

(4) الهجاء والعلم بالخطّ: 29.

(5) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره: 171.

وفي المقابل يقول الفراء: «وُضِعَتْ (بَلى) لكل إقرار فِي أوله جحد، ووُضِعَتْ (نعَمْ) للاستفهام الذي لا جحدَ فيه، فـ (بَلى) بمنزلة (نعم) إلا أنّها لا تكون إلا لِما فِي أوّلِهِ جحد»[2]. ومعنى الإقرار هو الإثبات وهو مصطلح كوفيّ أيضًا.

وقال ابن سيده ينقل رأي الفراء: «قَالَ الْفراء: الرَّجاء فِي معنى الْخَوْف لَا يكون إِلَّا مَعَ الْجحْد، تَقول: مَا رجوتك: فِي معنى مَا خفتك، وَلَا تَقول: رجوتك فِي معنى خفتك»[3].

أمَّا ابن أَبي طَيْبَة فيختار مصطلح الجحد كقوله: «وقوله: {مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا}[4]، أَي: لَا تَخَافُون لِلَّه عَظَمَة، وقَد ذَكَرُوا أَنَّ الرَّجَاءَ لَا يَكُون عَلى الخَوفِ إِلَّا في الجَحدِ»[5].

وفي موضعٍ آخر قال: «**ومَرَأْتُ** المَرأَةَ، يَعنِي: وَطِئتُها. فأمَّا مَرَيتُ الرَّجُلَ حَقَّه، يَعنِي: جَحَدتُهُ إيّاه، ومَرِيتُ الحَدِيثَ، يَعنِي: وَعَيتُه، ومَارَيتُ الرَّجُلَ: من المُمَارَاةِ، فبالياءِ غير مهموزٍ، كقوله: **{أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى}**[6] فَقُرِئت: **{أَفَتُمَارُونَهُ}** : من المُمَارَاةِ، و(أَفَتَمْرُونَه): مِن الجحود»[7].

ت. مصطلح (الخفض)، من المصطلحات الكوفية التي استعملها المؤلف، يقابلها عند البصريين مصطلح (الجَرّ).

قال النحّاس: «هذه الحروف ليس لها معنى إلا في الأسماء ولم تضارع الأفعال فتعمل عملها فأعطيت ما لا يكون إلا في الأسماء وهو الخفض، والبصريون القدماء يقولون: الجرّ»[8].

قال العكبري في باب حروف الجر: «إنَّما سمّيت كسرة الْإِعْرَاب جرًّا لتسفُّلها فِي الْفَم وانسحاب الْيَاء الَّتِي من جِنْسهَا على ظهر اللِّسَان كجرّ الشَّيْء على الأَرْض وَمِنْه قيل لأصل الْجَبَل: (جرٌّ) لتسفُّله، والكوفيون يسمُّونه (خفضًا) وَهُوَ صَحِيح الْمَعْنى لأنَّ الانخفاض الانهباط وَهُوَ تسفُّل»[9].

---

(1) الكتاب: 145/1.

(2) معاني القرآن للفراء: 52/1.

(3) المحكم والمحيط الأعظم: 545/7.

(4) سورة نوح، الآية: 13.

(5) الهجاء والعلم بالخطّ: 90-91.

(6) سورة النجم، الآية: 12.

(7) الهجاء والعلم بالخطّ: 89.

(8) إعراب القرآن للنحاس: 166/1.

(9) اللُّباب في علل البناء والإعراب: 1/ 352.

وقد اختار ابن أبي طيبة مصطلح (الخفض) في كتابه ولم يذكر لفظ (الجرّ) البتة، ومن ذلك قوله: «وكَذلِكَ إن جِئتَ باللَّامِ الزَّائِدَةِ، أَو لَامِ الخَفضِ فِيمَا لَيسَ فِيهِ لَامٌ كَتَبتَهُ بلَامٍ وَاحِدَةٍ كَقولِكَ: لَزَيدٌ أَكرَمُ، ٱلآوَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ[1] ، ولِقَومِكَ مالٌ، ولِأَخِيكَ فَضلٌ.

واكتُب الذي والّذِينَ والّذُون بِلَامٍ وَاحِدَةٍ، واللَّذَانِ على مَعنَى اثنَينِ في رَفعِهِمَا ونَصبِهِمَا وخَفضِهِمَا بِلَامَين، وإنَّمَا قَالُوا: الّذُونَ في الرَّفعِ فَقَط»[2].

وبهذا يتبيّنُ أنَّ الشيخ داود بن أبي طَيْبَة قد استعملَ مصطلحًا كوفيًّا آخر وهو مصطلح (الخفض).

الخاتمة ونتائج البحث

الحَمدُ لله الذي تتم بحمده الصَّالحات، والصَّلاة والسَّلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، بعد هذه الرّحلة مع الإمام داود بنِ أَبي طَيْبَة رحمه الله وتوجيه مذهبه اللغوي، سجّلنا بعض النتائج التي توصل إليها البحث، وهي تتمَثّل بما يأتي:

1. أثبتت الدِّراسة بالأدلة أن داود بن أَبي طَيْبَة علمٌ من أعلام المذهب الكوفي المتقدمين الذين أصَّلوا لكثير من الآراء اللُّغوية التي تبناها متقدمو المذهب الكوفي.
2. لم يُنبه داود بن أَبي طَيْبَة على المذاهب والخلاف بينها فيما يتعلق بالمسائل الخلافية، ولكنه كان يكتفي بذكر رأيه من غير تصريح بردّ على المذاهب المخالفة.
3. كتاب داود بن أَبي طيبة يحمل عنوان الهجاء والعلم بالخطّ، وما بين طياته مادة لغوية منوعة، فلم يقتصر في مسائله على الهجاء والخَطّ.
4. لم ينقل عمن سبقوه من الأَعلام بصراحة، إلَّا في مسألة واحدة، نقل فيها عن الكسائي والفراء.

المصادر والمراجع

***القرآن الكريم**

1. الأصول الإملاء، د. عبد اللّطيف محمد الخطيب، دار سعد الدّين، دمشق، ط3، 1994م.
2. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، 1988.
3. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ابن ماكولا (ت475هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990.

(1) سورة النحل، من آية: 30.

[2] الهجاء والعلم بالخط: 102.

4. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السرّاج، (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2015.
5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين، أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، بيروت، 2003.
6. البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
7. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2003.
8. جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (ت444هـ)، جامعة الشارقة، الإمارات، ط1، 2007.
9. غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين ابن الجزري (ت833هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة ج. برجستراسر، 1351هـ.
10. الفهرست: أبو الفرج محمد بن إسحاق المعروف بابن النديم، (ت438هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، ط3، 1997.
11. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
12. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995.
13. مراتب النَّحْويين، أَبو الطَّيب اللُّغوي (ت351هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار النهضة، القاهرة، 1974.
14. مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط1، 1412هـ 1992م.
15. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د. عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1، 1981.
16. معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ: محمد محمد سالم محيسن (ت1422هـ)، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992.
17. معجم مصنفات الوقف والابتداء، د. محمد توفيق محمد حديد، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرِّياض، ط1، 2016.

18. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي (ت748هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.
19. المفتاح في الصرف، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت471هـ)، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1987.
20. المقتضب: أبو العباس المبرد، (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1994.
21. المقصور والممدود لابن ولاد، أبو العباس محمد بن محمد بن ولاد (ت332هـ)، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 2007.
22. الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن الإشبيلي المعروف بابن عصفور (ت669هـ)، مكتبة لبنان، ط1، 1996.
23. منازل الحروف، علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، د.ت.
24. المنقوص والممدود للفرّاء والتنبيهات لعلي بن حمزة، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة، ط3.
25. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أبو بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
26. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 2000.

References

*The Holy Quran

1. Al-Khatib, A. M. (1994). *Origins of Spelling* (3rd ed.). Saad al-Din press. Damascus.

2. Al-Nahhas, A. M. (1988). *The syntax of the Quran* (1st ed.). The World of Books press. Beirut.

3. Makula. (1990) *Completion in removing doubts about the same and different in names - nicknames and genealogies* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut

4. Al-Sarraj, M. (2015) *Fundamentals of Grammar*. Al-Risala Foundation. Beirut.

5. Al-Anbari, K. (2003). *Equity in matters of disagreement between the Basran and Kufian grammarians* (1st ed.). Modern Library. Beirut.

6. Al-Andalusi, M. Y. (2000). *The Sea - The Ocean*. Al-Fikr press. Beirut.

7. Al-Dhahabi, Sh. (2003). *The History of Islam and the Deaths of Celebrities and Notables* (1st ed.). Islamic West House. Beirut

8. Al-Dani. (2007). *Al-Bayan collections in the Seven Readings* (1st ed.). University of Sharjah. Emirates.

9. Al-Jazari, Sh. (1933). *The end goal in the layers of readers*. Berg Strasser. ABN Timema, Cairo.

10. Ishaq, M. (1997). *The Index* (3rd ed.). Al-Marifah press. Beirut.

11. Sibawayh, A. Q. (1988). *The book*. (3rd ed.). Al-Khanji Library. Cairo.

12. Al-Akbari. (1995). *The core in the ills of construction and syntax* (1st ed.). Al-Fikr press. Damascus.

13. Al-Lughawi. (1974). *Ranks of Grammarians*. Al-Nahda press. Cairo.

14. Al-Akbari. (1992). *Controversial issues in grammar* (1st ed.). Al-Sharq Al-Arabi press. Beirut.

15. Al-Qawzi, A. H. (1981). *The grammatical term, its origin and development until the end of the third century AH* (1st ed.). Deanship of Library Affairs. Riyadh.

16. Muhaisen, M. M. (1992). *Dictionary of the Quran preservers throughout history* (1st ed.). Al-Jil press. Beirut.

17. Hadid, M. T. (2016). *Dictionary of endowment and beginning works* (1st ed.). Al-Rushd Library. Riyadh.

18. Al-Dhahabi, A. Sh. (1997). *Knowing the Great Readers on Layers and Hurricanes* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.

19. Al-Jurjani, A. (1987). *The Key to Morphology* (1st ed.). Al-Risala Foundation. Beirut.

20. Al-Mubarrad. A. (1994). *Muqtadab.* World of books. Beirut.

21. Walad, M. (2007) *Recessed and elongated by ibn Walad*. Publications of the Arabic Language Academy. Damascus.

22. Asfour, A. M. (1996). *The Great Enjoyment of Tasrif* (1st ed.). Library of Lebanon.

23. Al-Ramani, A. I. (1984) *Letters houses*. Al-Fikr press. Amman.

24. Hamzah, A. (1967) *Imperfect and elongated for fur and alerts* (3rd ed.). Al-Maarif press. Cairo.

25. Al-Suyuti, J. A. (2011) *Hama al-Hawame in explaining Jame Al Jawamiei*. Tawqifiyyah Library. Egypt.

26. Al-Safadi, S. Kh. (2000). *Total Mortality*. Heritage Revival House. Beirut.